جلالة السلطان قابوس يلتقي بسمو أمير الكويت

مسقط /العمانية:

التقى صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد في بيت البركة ظهر أمس أخاه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

وخلال اللقاء تبادل السلطان قابوس مع سمو أمير دولة الكويت الأحاديث الودية واستعرضا مسيرة العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين الشقيقين وسبل دعمها وتعزيزها بما يحقق المصالح المشتركة للشعبين العماني والكويتي الشقيقين.

كما استعرضا / حفظهما الله/ تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.

حضر اللقاء السيد علي بن حمود البوسعيدى وزير ديوان البلاط السلطاني والوفد المرافق لصاحب السمو أمير دولة

خادم الحرمين الشريفين والرئيس الإيراني يبحثان الأوضاع الإقليمية

الرياض / واس:

بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وفخامة الرئيس محمود أحمدي نجاد رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية تطورات الأحداث الدولية الراهنة ، وتبادلا الرأي والتشاور فيما يهم البلدين تجاهها.

جاء ذلك خلال اتصال هاتفي تلقاه خادم الحرمين الشريفين أمس من الرئيس الإيراني تناول أيضاً مستجدات الأوضاع الإقليمية وفي مقدمتها الوضع في الشرق الأوسط إلى جانب العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات.

تسليم جائزة الشارقة للثقافة العربية ٢٠٠٦ في احتفال باليونسكو

باريس / وام:

سلم الشيخ عصام بن صقر القاسمي رئيس مكتب صاحب السمو حاكم الشارقة وكواشيرو متسورا مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم/ اليونسكو الليلة قبل الماضية في باريس جائزة الشارقة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٦ إلى الدكتور جمال الشلبي من جامعة الأردن والدكتور يوردان بيف من جامعة صوفيا وذلك بعد قيام لجنة تحكيم من اليونسكو ببحث ٤٠ ترشيحا من ٢٣ دولة.

حضر حفل التسليم سعادة سيف سلطان مبارك العرياني سفير دولة الإمارات لدى فرنسا والمندوب الدائم للدولة لدى منظمة اليونسكو وعدد من سفراء الدول العربية والأجنبية المعتمدة في

افتتاح مشروع غاز الخليج - 1 في قطر

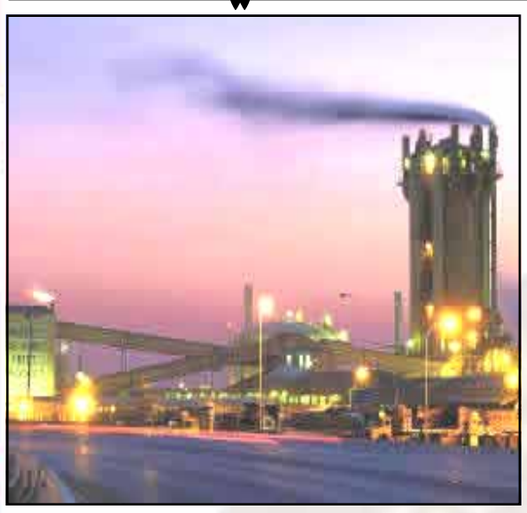

الدوحة / قنا:

افتتح صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر مشروع غاز الخليج - ١ في مدينة راس لفان الصناعية وتبلغ قيمة الأستثمارات في المشروع أكثر من مليار و٢٠٠ مليون دولار، والمشروع سوف يستفيد من الغاز المنتج من حقل الشمال لإنتاج المكثفات المصاحبة وسوائل الغاز وتسويق ٧٥.١ مليار قدم مكعب في اليوم من الغاز الذي يضخ عبر الأنابيب للأسواق المحلية والتصدير، وسيتم تطوير المشروع على التزامات مبيعات الغاز وتزويد مصنع أوريكس لتحويل الغاز إلى سوائل.

وأوضح عبدالله بن حمد العطية النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة رئيس مجلس إدارة قطر للبترول في كلمة ألقاها في حفل الافتتاح أن مشروع غاز الخليج /١/ يضاف إلى سلسلة من الانجازات التي تحققت على صعيد تنمية موارد الدولة من النفط والغاز في وقت تشهد فيه الدولة نهضة تنموية شاملة قلما عرف لها العالم مثيلا من قبل. ويأتي افتتاح هذا المشروع متسقا مع خطط الدولة الهادفة إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة في السوق المحلية على الغاز الطبيعي كما تمثل خطوة كبيرة أخرى من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد البلاد من المواد الهيدروكربونية بما فيها الترويج للصناعات المحلية وتطويرها.

المشروع يهدف إلى تزويد الأسواق المحلية باحتياجاتها من الغاز الطبيعي إلى جانب إنتاج المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

سفير الكويت في مسقط يشيد بنجاح القمة الثنائية الكويتية العمانية

مسقط / كونا:

أشاد سفير دولة الكويت لدى سلطنة عمان الشيخ فيصل الحمود المالك الصباح باللقاء الذي جمع سمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بأخيه سلطان عمان قابوس بن سعيد والذي "يمثل دفعة قوية للعلاقات الثنائية المتميزة".

وقال الشيخ فيصل لوكالة الأنباء الكويتية(كونا) إن اللقاء يمثل دفعة قوية للعلاقات الثنائية المتميزة بين دولة الكويت وسلطنة عمان في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وذكر إن زيارة سمو أمير البلاد لسلطنة عمان تشكل دفعة قوية للعلاقات بين البلدين وتعبر عن المستوى الرفيع والمتطور التي وصلت إليه هذه العلاقات.

وأضاف أن الزيارة تأتي في أطار الزيارات المتبادلة بين الأشقاء في البلدين واللقاءات المشتركة التي تستهدف توطيد العلاقات الأخوية إضافة إلى تعزيز العمل الخليجي المشترك والتشاور حول مختلف القضايا التي تهم الأمة العربية.

وقال إن المحادثات تركزت حول سبل تعزيز العلاقات الأخوية الوطيدة بما يعود بالخير والمنفعة لصالح البلدين والشعبين ودول وشعوب مجلس التعاون إضافة إلى تبادل وجهات النظر حول المستجدات العربية والإسلامية والدولية.

ونوه السفير الكويتي بمستوى العلاقات الثنائية المتينة التي تربط بين دولة الكويت وسلطنة عمان ووصفها بأنها علاقات أخوية وتاريخية و تزداد عمقا يوما بعد يوم بفضل

البحرين تصدر أول دليل استثماري

المنامة /بنا:

أصدرت وزارة الصناعة والتجارة البحرينية بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية دليل الاستثمار في مملكة البحرين وهو الأول من نوعه الذي يتم إصداره في البحرين ويعتبر الدليل مرجعا متكاملا للمستثمرين يحتوي على نبذة عن مناخ الاستثمار في البحرين وتصنيفا للمشروعات بحسب القطاعات المختلفة.

ويشرح الدليل خطوات استصدار أي من التراخيص المطلوبة ويهدف إلى تقديم كافة المعلومات المتعلقة بإجراءات التسجيل من منطلق الوعي بأهمية تقديم ونشر المعلومات الاقتصادية المطلوبة والهامة للمستثمرين.

وقال وكيل وزارة الصناعة والتجارة لشؤون التجارة الدكتور عبدالله منصور في أمس إن إصدار دليل الاستثمار يمهد الطريق للمستثمرين لتلمس الخطوات والإجراءات اللازمة لبدء واستكمال التسجيل التجاري بوضوح ومهنية عالية وهو من الخطوات المهمة اللازمة لتيسير وتحفيز الأنشطة الاستثمارية وتعزيز الكفاءة والشفافية ومصداقية الإجراءات المتعلقة بتأسيس الأعمال التجارية مما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني والقطاع التجاري في مملكة البحرين وتهيئة الأرضية الخصبة لجعل المملكة مركزا إقليمياً لجذب الاستثمارات.

وأضاف أن الدليل يجمع كافة المعلومات المتعلقة بالقواعد والإرشادات والإجراءات المتعلقة بتأسيس الأعمال التجارية في مملكة البحرين في وثيقة واحدة تعد بمثابة مرجعية متكاملة حيث يحتوى الدليل على قوائم بالإجراءات اللازمة لبدء ممارسة جميع النشاطات التجارية ومتطلبات الترخيص ذات العلاقة إضافة إلى متطلبات الترخيص والرسوم ذات العلاقة كما يشتمل على قوائم بالنشاطات التجارية المحظورة وتلك التي تقتصر ممارستها على البحرينيين فقط.

وأوضح المسئول البحريني أن الدليل الإرشادي سيتم تحديثه باستمرار وبشكل دوري ومنتظم وسيكون متوفرا للجميع في مركز البحرين للمستثمرين وعلى الموقع الالكتروني لوزارة الصناعة والتجارة.

من جانبه أكد نائب الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية الدكتور زكريا هجرس أن الدليل الجديد سيضع متطلبات أي مشروع أمام جميع المستثمرين بشكل شفاف يجعل البحرين مكانا مفضلا للاستثمار ويقوى أفضليتها.

وأوضح هجرس أن الطبعة الأولى من الدليل ستتبعها طبعات أخرى لاستحداث البيانات الواردة فيه وتستجيب لمتطلبات المستثمرين.

وقال إن إصدار الدليل يأتي ضمن مشروع تبسيط إجراءات إنشاء الشركات في البحرين الذي أطلقته الوزارة هذا العام والذي يهدف إلى تبسيط إجراءات

الكويت تبحث توسيع التعاون السياحي مع تونس

تونس / كونا:

أجرى وزير التجارة والصناعة الكويتي المهندس فلاح فهد الهاجري هنا أمس محادثات مع وزير السياحة التونسي التيجاني حداد حول التعاون بين تونس والكويت في مجال السياحة والسبل الكفيلة بتوسيعها والارتقاء بهذا التعاون إلى مستوى العلاقات المثالية القائمة بين البلدين. وأكد الوزير التونسي حداد في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) عقب اللقاء الذي جرى بحضور القائم بالأعمال بالإنابة لسفارة الكويت بتونس اسعد البحر على استعداد بلاده التام لوضع تجربتها المستمرة منذ نحو نصف قرن في المجال السياحي بخدمة الأشقاء الكويتيين بعد اخذ القرار بتطوير القطاع السياحي في الكويت.

وقال "لقد عقدنا العزم على متابعة تطوير التعاون مع الكويت في مجال السياحة سواء على مستوى التدريب وتكوين الكوادر ودراسة المناطق السياحية ووضع خطة إستراتيجية لتنمية السياحة في الكويت".وأضاف الوزير حداد انه بغض النظر عن قيمتها الاقتصادية التنموية فان السياحة هي قبل كل شيء "رسالة حضارية للتقارب بين الشعوب وتلاقح الحضارات" مثمنا في هذا السياق زيارة وزير التجارة والصناعة الكويتي فلاح الهاجري إلى تونس ومبرزا العلاقات المتينة بين البلدين الشقيقين.وأكد وزير السياحة التونسي أن توسيع التعاون بين تونس والكويت ممكن في هذا القطاع على مستوى الاستثمار أيضاً وهو تعاون قائم وليس وليد الأمس مشيرا إلى وجود استثمارات كويتية في تونس والى مساهمة عدد من الشركات الكويتية في تطوير القطاع السياحي التونسي.

الاقتصاد القطري . . حقائق وأرقام

التعاملات البنكية

يعد الاقتصاد القطري واحداً من الاقتصاديات النشيطة في المنطقة، حيث سجل نمواً حقيقياً واضحاً خلال الخمس سنوات الأخيرة أدى إلى تحقيق فائض في الميزانية العامة لسنة ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ بنحو ٤٩٧ مليون ريال قطري، إضافة إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٨٨٢٣ مليون ريال قطري عام ٢٠٠١ مقارنة مع عام ١٩٩٦ حيث بلغ ٣٢٩٧٦ مليون ريال، أي بمعدل نمو وصل إلى ٣٤,٩ ٪، كما أدى إلى تحسن فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات وإلى ثبات معدل التضخم واستقرار سعر الصرف.

دخل الفرد

يواجه الاقتصاد القطري تحديات كبيرة تفرضها المتغيرات الدولية، إذ تسود مفاهيم العولمة والشفافية والتبادل التجاري الحر وانفتاح السوق العالمية

يعتبر معدل دخل الفرد في قطر من بين المعدلات الأعلى في العالم، إذ بلغ نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي ١٨٧٨٩ دولاراً خلال سنة ٢٠٠٠، وقدر معدل نمو الاقتصاد السنوي في حدود ١٩ ٪ بالأسعار الجارية.

وقد تحقق جزء كبير من هذا النمو من جراء ارتفاع أسعار النفط وزيادة ناتج القطاع النفطي بما يزيد عن ٣٠ ٪، في حين كان أداء بقية القطاعات في حدود ٨ ٪، بعضها قوي كالصناعة، ومعتدل كالبنوك وقطاعات الاتصالات.

الاستثمارات الأجنبية

جاءت الانطلاقة القوية للاقتصاد القطري وفق توجهات استراتيجية تنموية شاملة لكافة نواحي الحياة تقوم على دعم العلاقات التجارية والاقتصادية على كافة المستويات الإقليمية والدولية، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة بخبراتها وتكنولوجياتها المتطورة في خطط التنمية. وقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية عام ٢٠٠٢ حوالي ٢٨ مليار دولار، وتوجد خطة لاستقطاب ١٥ مليار دولاراً خلال السنوات الخمس المقبلة.

وفيما يلي جدول يبين الناتج المحلي الإجمالي في عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠ / ٢٠٠١ بمليون ريال قطري.

القطاعات الاقتصادية اقتصاد حر

في المجال التجاري، يواجه الاقتصاد القطري تحديات كبيرة تفرضها المتغيرات الدولية، إذ تسود مفاهيم العولمة والشفافية والتبادل التجاري الحر وانفتاح السوق العالمية. وتتبنى دولة قطر بشكل كامل النظام العالمي للاقتصاد الحر، إذ اتبعت في السنوات الأخيرة سياسة اقتصادية تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة وتسريع وتيرة برنامج الخصخصة.

وأصبحت قطر سنة ١٩٩٤، العضو الحادي والعشرين بعد المائة في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية التي تعرف حاليا بمنظمة التجارة العالمية.

اتبعت قطر في السنوات الأخيرة سياسة اقتصادية تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة وتسريع وتيرة برنامج الخصخصة وفي ظل الأولويات الاقتصادية والتجارية في هذه المرحلة، استحدثت الدولة وزارة الاقتصاد والتجارة بعد فصلها عن وزارة المالية.

وتركزت التشريعات التجارية في دولة قطر على تشجيع المواطنين على ممارسة النشاط التجاري بكل أنواعه وتوفير التسهيلات الجمركية والضريبية لرأس المال العربي والأجنبي للتحفيز على الاستثمار.

التجارة الخارجية

أدت العلاقات المتميزة التي تحتفظ بها قطر مع معظم دول العالم، خاصة الآسيوية منها، إلى تنمية التجارة الخارجية، إذ تمثل التجارة الخارجية للدولة أهمية كبيرة شأنها شأن الدول التي يعتمد اقتصادها أساسا على صادرات النفط.

وتشير البيانات إلى أن القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية للدولة انخفضت بمقدار ٧٠٠ مليون ريال أي ما نسبته ١,٣٪ في عام ٢٠٠١ مقارنة مع ما نسبته ١,٥١ ٪ عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ما قيمته ٥٢.٧ مليار ريال.

وقد أدى هذا الانخفاض إلى زيادة قيمة الصادرات بما نسبته ٦ ٪ عام ٢٠٠١ لتصل إلى ما قيمته ٣٩.١ مليار ريال، وارتفاع قيمة الواردات بنسبة ١٥,٣ ٪ لتصل إلى ١٣.٦ مليار ريال.

الصادرات

تأتي صادرات البترول والوقود في المرتبة الأولى بنسبة ٩٣,٣ ٪ من إجمالي الصادرات، تليها المواد البتروكيماوية بنسبة ٤,١ ٪ ، ثم السلع المصنعة بنسبة ١,٢ ٪.

وتتصدر اليابان قائمة الدول المستوردة للنفط الخام، بينما تستورد الصين والهند الأسمدة والبتروكيماويات. وبلغت الصادرات إلى الدول العربية عام ٢٠٠٠ حوالي ٦٣١,٨ مليون دولار مقابل ٥٩٤ مليون دولار عام ١٩٩٩، بزيادة نسبتها ٦,٤٪.

وتأتي الصادرات إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بنسبة ٧٤,٥٪ من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية، تليها السعودية بنسبة ١٤,١ ٪، واليمن ٢,٦ ٪، ومصر ١,٨ ٪، والبحرين ١,٣ ٪، والكويت ١,١ ٪.

وتصدر قطر الحديد والصلب لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد شكل اتفاق تصدير الغاز إلى الإمارات تطورا بارزا ستقوم بموجبه الدوحة بتصدير الغاز عن طريق الأنابيب كما أن هناك اتفاقا مماثلا لتصدير الغاز إلى الكويت.

الواردات

بلغت واردات دولة قطر حوالي ٩٠٠٩ ملايين ريال قطري خلال عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ مقابل ٩٤٠٦ ملايين ريال عام ١٩٩٦، وتأتي معظم الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وفرنسا، تتصدرها البضائع ذات الصلة برأسمال المشاريع الكبرى الخاصة بالغاز الطبيعي المسال والبضائع الضرورية لتنمية البنية التحتية الصناعية، إضافة إلى الأجهزة الإلكترونية والمركبات وجملة من البضائع المصنعة.

ميزان المدفوعات

ارتفع فائض الميزان التجاري من حوالي ١٨.١ مليار ريال عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٣١.٥ مليار ريال عام ٢٠٠٠، وذلك نتيجة ارتفعت الصادرات بحوالي ١٥.٩ مليار ريال بينما زادت الواردات بحوالي ٢.٥ مليار ريال فقط. وارتفع فائض الميزان التجاري بمقدار ١١.٨ مليار ريال عام ٢٠٠٠ بالمقارنة مع زيادة مقدارها ٩.٦ مليار ريال عام ١٩٩٩ ليصل عام ٢٠٠١ إلى ١٩.٧ مليار ريال.

وحقق صافي التحويلات الرأسمالية الرسمية والخاصة، والذي يتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة بالإضافة إلى حركة الاستثمارات الرسمية والخاصة عجزا مقداره ٦.٩ مليار ريال مقارنة مع فائض مقداره مليار ريال عام ١٩٩٩.

غرفة التجارة

تأسست غرفة تجارة وصناعة قطر عام ١٩٦٣، وتعتبر من أقدم غرف التجارة بدول مجلس التعاون الخليجي. وكانت ضمن الإدارات الحكومية بالدولة، إلى أن صدر القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٠ بإعادة التنظيم المؤسسي للغرفة واعتبارها مؤسسة مستقلة ذات نفع عام تمثل المصالح التجارية والصناعية والزراعية لمنتسبيها من فعاليات القطاع الخاص المختلفة بالدولة.

وتتمثل أهم وظائف الغرفة في جمع المعلومات والإحصاءات التي تهم العاملين بالتجارة والصناعة والزراعة وتبويبها ونشرها، وإمداد الحكومة بما تطلبه من البيانات والمعلومات والآراء المتعلقة بالمسائل التجارية والصناعية والزراعية، كما تبدي رأيها بصفة استشارية في إنشاء البورصات والأسواق والمعارض التجارية والصناعية والزراعية، وفي منح حقوق الامتياز المتعلقة بالمرافق العامة..

المعارض والمؤتمرات

تنظم الدولة العشرات من المعارض والمؤتمرات الدولية ذات الطابع الاقتصادي لتنشيط التجارة مع دول العالم. وتعد مثل هذه المؤتمرات فرصة للقطاع الخاص من أجل إقامة علاقات و تعاقدات تجارية، الأمر الذي يترتب عليه فوائد اقتصادية جمة.

وقد احتضنت قطرالمؤتمر الدولي للغاز الطبيعي تحت اسم غازتك سنة٢٠٠٠، ثم "المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية" في ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠١، وقبل ذلك شهدت الدوحة في منتصف عام ١٩٩٧ "المؤتمر الاقتصادي الرابع للشرق

أخبار متفرقة

اختتام اجتماعات المجلس التنفيذي في دبي لمنظمة التنمية الزراعية العربية

دبى /وام:

اختتمت أول من أمس في دبي اجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة التنمية الزراعية العربية في دبى.

وصرح معالي الدكتور محمد سعيد الكندي وزير البيئة والمياه رئيس المجلس في دورته الحالية بأن المجلس ناقش عددا من القضايا الزراعية واعتمد عددا من القرارات التي تساهم في تعزيز التنمية الزراعية في الدول العربية.

فقد اعتمد المجلس التقرير المقدم من المدير العام للمنظمة عن أنشطتها وجهودها خلال الفترة الماضية ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العمومية وطالب الإدارة العامة بمتابعة عرض مشروع إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة على القمة العربية القادمة وأكد أهمية التعاون مع المنظمات العربية والدولية النظيرة لاستكمال إنشاء المكتبة الرقمية للمنظمة وتطوير المعلومات والإحصاءات الزراعية والموافقة على المقترحات المقدمة من الإدارة العامة حول آلية تقييم جائزة المنظمة للإبداع العلمي.

ووافق المجلس على مشروع الخطة والبرنامج التنفيذي لتطوير المنظمة والتي تتضمن الواقع والرؤية المستقبلية للزراعة العربية ومبررات التطوير.

وأشاد المجتمعون بمستوى إعداد التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي.. مثمنين ما قامت به الإدارة العامة من جهود للمساهمة في تحديد الاحتياجات العاجلة لإعادة تأهيل القطاع الزراعي في الجمهورية اللبنانية .

مجلس إدارة هيئة الربط الكهربائي لدول التعاون يجتمع في الدمام

الرياض / وام :

عقد مجلس إدارة هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعا أول من أمس بمقر الهيئة بمدينة الدمام برئاسة وكيل وزارة الماء والكهرباء لشؤون الكهرباء بالمملكة العربية السعودية رئيس المجلس الدكتور صالح بن حسين العواجي وحضور أعضاء المجلس ومدير عام الهيئة.

وأوضح الدكتور صالح العواجي انه قام نيابة عن الهيئة بالتوقيع مع الشركة البريطانية نورتن روز على عقد إعداد الاتفاقيات القانونية للربط الكهربائي لشبكات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمبلغ مليون وثمانمائة وواحد وعشرين ألفا ومائة وسبعة دولارات أمريكية .. مشيرا إلى أن نطاق عمل هذا العقد يتضمن اتفاقية المساهمين واتفاقية تبادل وتجارة الطاقة ومعايير التشغيل .

وقد تم الرفع لأصحاب المعالي الوزراء المعنيين بشئون الكهرباء بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتسمية مرشحيهم من المتخصصين من ذوي الخبرة في موضوع الاتفاقيات القانونية ومعايير التشغيل لمشاركة فريق عمل الهيئة لاستعراض مسودات الاتفاقيات ومعايير التشغيل من خلال ورشة العمل المبدئية والورش التي ستعقد لذلك الغرض بكل دولة من دول المجلس .

ووفقاً لقرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثامنة عشرة سيتم عرض هذه الاتفاقيات والمعايير على لجنة التعاون الكهربائي والمائي بدول المجلس للتوقيع عليها لتكون جاهزة للتطبيق مع انتهاء تنفيذ المرحلة الأولى للمشروع وبدء التشغيل التجريبي المتوقع بنهاية عام ٢٠٠٨م . ومن المتوقع اكتمال مشروع الربط بمراحله الثلاث وبدء تشغيله خلال عام ٢٠١٠م حيث ستكون شبكة الربط الكهربائي الخليجي مكملة لشبكة الربط بين الدول العربية ضمن مشروع الربط الكهربائي العربي الذي سيربط الدول العربية بشبكات الجوار مثل الشبكة الأوروبية والإفريقية مما سيوفر سوقاً كهربائية نشطة.